# نشرة صندوق النقد الدولي

لاغارد: "أدعو صناع السياسات إلى تحديث السياسات للتصدي للتحديات الراهنة" (الصورة: صندوق النقد الدولي).

**الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي**

## لاغارد تدعو إلى "تحديث السياسات" لمكافحة أجواء عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي

**نشرة الصندوق الإلكترونية**
**٣٠ سبتمبر ٢٠١٥**

- النمو العالمي لا يزال مخيبا للآمال وغير متوازن
- يتعين تحديث السياسات للتصدي للتحديات الراهنة
- التعاون الدولي مطلب حيوي لمعالجة التحولات الاقتصادية

**قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في الكلمة التي ألقتها أمام مجلس الأمريكتين إنه ينبغي لصناع السياسات تقوية السياسات للتصدي للتحديات الراهنة والمساعدة في قيادة الاقتصاد العالمي نحو التعافي.**

قالت السيدة لاغارد "أدعو صناع السياسات إلى تحديث السياسات للتصدي للتحديات الراهنة".

ذكرت السيدة لاغارد في سياق حديثها قبيل اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السنوية المشتركة والتي تُعقد في الفترة من ٩–١١ أكتوبر في ليما، بيرو أن العالم "عند منعطف صعب ومعقد".

وقالت سيادتها إن التوقعات بشأن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين والتباطؤ الحاد في نمو التجارة العالمية والانخفاض السريع في أسعار السلع الأولية هي جميعا عوامل تسهم في أجواء عدم اليقين على المستوى العالمي.

وقالت السيدة لاغارد إنه في ظل الصراعات والهجرة القسرية هناك "خسائر إنسانية" من جراء التخلخل الاقتصادي وانخفاض النشاط. فهناك أكثر من ٢٠٠ مليون شخص لا يزالوا عاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم، وتتزايد أوجه التفاوت في الدخل، كما أن المرأة لا تزال تعاني من الحرمان من حيث الأجور وفرص الدخول إلى سوق العمل.

وشددت السيدة لاغارد قائلة "غير أن رسالتي الرئيسية اليوم هي أنه *بالإمكان* معالجة هذه التطورات بالسياسات الصحيحة، والقيادة القوية، والتعاون العالمي".

**التحولات الاقتصادية الكبرى**

وحذرت السيدة لاغارد في معرض إشارتها لصدور توقعات الصندوق حول الاقتصاد العالمي الأسبوع المقبل قائلة " إنه من المرجح أن يكون النمو العالمي أضعف هذا العام من العام الماضي، ومن غير المتوقع تسارع وتيرته إلا بدرجة محدودة في عام ٢٠١٦".

وقالت إن "الخبر السار" هو حدوث تحسن محدود في الاقتصادات المتقدمة، ولكن "الخبر غير السار" هو أنه من المرجح أن تشهد الاقتصادات الصاعدة تراجع معدلات النمو. وقالت "إذا جمعنا كل هذه العوامل معا، سنرى نموا عالميا مخيبا للآمال وغير متوازن".

وأوضحت السيدة لاغارد أن هذه الآفاق متأثرة بشدة "بالتحولات الاقتصادية الكبرى" – وأهمها تحول الصين إلى نموذج جديد للنمو وعودة السياسة النقدية الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية – ولها آثار تمتد بالتدريج أي "التداعيات الأصلية والمرتدة".

ولكن السيدة لاغارد أكدت أن هذين التحولين "ضروريان وصحيان". وقالت "إنهما في صالح الصين، وفي صالح الولايات المتحدة، وفي صالح العالم. ويتمثل التحدي في معالجتهما بكفاءة وبأكبر قدر من السلاسة".

**مطلوب "تحديث للسياسات"**

أشارت السيدة لاغارد إلى أن هذه التحولات يمكن التعامل معها عن طريق دعم الطلب، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. لكنها نبهت قائلة إن "هناك حاجة للعمل الآن".

وقالت سيادتها إن "خلاصة القول هي إن الإدارة الاستباقية للسياسات من جانب الجميع ..... أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى".

لذلك دعت لاغارد صناع السياسات لتكثيف جهودهم على مستوى السياسات عن طريق تحديث السياسات للتصدي للتحديات الراهنة. وعلى سبيل المثال:

إدراج مخاطر التداعيات في إطار صنع السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

ومعالجة القروض المتعثرة في منطقة اليورو لزيادة الائتمان المقدم للشركات والأسر.

واستخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية في الأسواق الصاعدة لمعالجة مشكلات الرفع المالي والديون الخارجية في الشركات.

**التعاون الدولي حيوي أكثر من أي وقت**

أكدت السيدة لاغارد أن تنفيذ السياسات يتطلب "صنع السياسات بمهارة ودهاء"، وخاصة في هذه المرحلة التي تشهد انخفاض معدلات النمو وازدياد مشاعر عدم اليقين.

وقالت إنه "بالنظر إلى الطابع الجماعي للعديد من القضايا المشمولة، مثل تغير المناخ، والتجارة، وشبكة الأمان المالي العالمية، فإن زيادة التعاون الدولي تمثل مطلبا أكثر إلحاحا وأهمية من أي وقت مضى".

وذكرت السيدة لاغارد أن الصندوق من جانبه يعمل على مواءمة توصياته على مستوى السياسات وتحسين أنشطته الأساسية لزيادة الدعم الذي يقدمه لبلدانه الأعضاء في ظل مواجهتها للتحولات الجارية.

وقالت إن "هدف" الصندوق يتمثل في إجراء التحسينات على ثلاثة أبعاد هي: "أكثر مرونة"، و"أكثر تكاملا"، و"التركيز على مصلحة الأعضاء".

وقالت السيدة لاغارد إن "الصندوق لن يكون فعالا إلا بقدر الدعم الذي نحصل عليه من أعضائنا"، وحثت البلدان الأعضاء على اعتماد إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة للتعبير عن "التغيرات الديناميكية الجارية بين أعضاء الصندوق، ولضمان توافر الموارد اللازمة للصندوق للاستجابة لاحتياجات الأعضاء – اليوم وغداً".

**روابط ذات صلة:**

طالع نص الكلمة

السياسة النقدية ينبغي أن تركز على استقرار الأسعار

مصدرو السلع الأولية يواجهون المصاعب

أسعار الصرف مهمة للتجارة

سياسات لدعم "أهداف التنمية المستدامة"

تدوينة: استراتيجية لتسوية القروض المتعثرة في أوروبا

صفحة الاجتماعات السنوية